اقتصاد

ذهب سورية يقفز 290% في 2020

عدنان عبد الرزاق

ارتفع سعر الذهب في سورية بنسبة 290% خلال عام 2020، نظراً لزيادة الإقبال من قبل أصحاب الأموال على المعدن النفيس، والهروب من تهاوي العملة السورية، خاصة بعد إصدار مرسومي رئيس النظام، بشار الأسد، بتجريم كل من يتعامل بغير الليرة. وفي حين تهاوى سعر صرف الليرة مقابل العملات الرئيسية بنحو 210% خلال عام 2020، ليتراجع من نحو 900 ليرة مقابل الدولار مطلع العام، إلى نحو 2950 أمس، ارتفع سعر غرام الذهب بنسبة 290% خلال العام الجاري.

ووصل سعر غرام الذهب 21 قيراط إلى 150 ألف ليرة خلال الأسبوع الأخير من 2020، وفقاً للنشرات السعرية الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق. وبرر أعضاء بجمعية الصاغة بالعاصمة دمشق، تقلبات أسعار الذهب بالتغيرات السريعة في أسعار الصرف الأجنبي، وسعر أونصة الذهب عالمياً. وتتفاوت أسعار العملات الرئيسية بالأسواق السورية، بين السعر النظامي الذي يحدده المصرف المركزي، وبين سعر السوق، ففي حين تحدد دمشق سعر الدولار الرسمي 1250 ليرة يصل سعره بالسوق الموازي إلى 2950 ليرة. ويرى مراقبون أن ملاحقة السوريين المتعاملين بغير الليرة السورية، أو الذين يستلمون الحوالات الخارجية، زادت من الإقبال على الذهب، كوسيلة اكتناز وحيدة متاحة، للهروب من خسائر تهاوي العملة المحلية.

وقال تاجر الذهب، نور الأتاسي، إن الذهب بات ملاذ السوريين الوحيد، وهو أكثر دلالة على تردي الاقتصاد وتزايد مخاوف المواطنين، لأن سعر الليرة، سياسي بواقع ملاحقة كل من يتعامل بالعملات الأجنبية وتحديد سعرها، بعيداً عن محددات سعر الصرف، سواء الإنتاجية أو التصديرية أو الاحتياطي الأجنبي بالمصرف المركزي. وأضاف الأتاسي لـ«العربي الجديد» أن العقوبات على سورية، وخاصة الأخيرة التي طاولت المصرف المركزي، تزيد من هروب المكتنزين لليرة، والتوجه للذهب أو العملات الرئيسية، مشيراً إلى أن المكتنزين، ليسوا من الموظفين وعامة السوريين الذين لا يجدون قوت يومهم، بل من التجار والصناعيين الذين يخشون تدهور سعر الليرة بواقع استمرار الحرب والعقوبات على نظام بشار الأسد.

وكان مصرف سورية المركزي قد أعلن، مطلع يونيو/ حزيران الماضي، عن معاقبة الأشخاص الذين يعملون على تسلّم أو تسليم الحوالات المالية الواردة من خارج البلاد، خارج إطار شركات الصرافة المعتمدة، وملاحقتهم قضائيًا بموجب قوانين تمويل الإرهاب أو ملاحقتهم بجرم الصرافة غير المرخصة والتعامل بغير الليرة السورية. كما أصدر رئيس النظام السوري، بشار الأسد، مطلع عام 2020، المرسوم رقم 3 القاضي بمعاقبة كل من يتعامل بغير الليرة بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات، ودفع غرامة مالية، بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة، إضافة إلى مصادرة المدفوعات أو المبالغ المتعامل بها أو المعادن الثمينة لمصلحة مصرف سورية المركزي.

بيتكوين تصعد إلى مستويات قياسية

بلغت العملة الرقمية بيتكوين أمس، مستوى قياسيا عند 28599,99 دولارا، لتصل بمكاسبها هذا العام إلى ما يزيد عن 295 في المائة. وارتفعت أكثر العملات المشفرة انتشارا في العالم في أحدث التعاملات 3,5%، ومنذ كسرت مستوى 20 ألف دولار للمرة الأولى في 16 ديسمبر/ كانون الأول زادت تقريبا بواقع النصف. ووجد مستثمرون في العملات الافتراضية أداة استثمارات مجدية، بعد تراجع أسعار الذهب والدولار التي شكلت على مدى الأشهر الثمانية الماضية ملاذا آمنا للمتعاملين بفعل فيروس كورونا. وكانت «بيتكوين» سجلت مستوى كبيرا بلغ 19,7 ألف دولار للوحدة الواحدة، بنهاية 2017، بدأت بعدها رحلة هبوط حادة وصلت إلى 3500 دولار مطلع العام الماضي، قبل أن تستأنف رحلة صعود متسارعة اعتبارا من مايو/ أيار الماضي.

(فرانس برس)

الفقراء في محرقة لقاح كورونا

مصطفى عبد السلام

إذا كنا لا نمتلك المال الكافي لإطعام أولادنا، وسداد فواتير المياه والكهرباء، وشراء أنبوبة غاز لطهي الطعام وتدفئة المياه في الشتاء القارس، فمن أين يأتينا المال اللازم لشراء كمامات ومحاليل وباقي المستلزمات الأولية والضرورية لحمايتنا من فيروس كورونا؟ وإذا كنا نواجه معاناة شبه يومية في تدبير كلفة المواصلات العامة، وسداد رسوم الدروس الخصوصية لأولادنا الذين باتوا لا يتلقون تعليما جيدا في المدارس والجامعات العامة مع تفشي الوباء، فهل لدينا القدرة على شراء جرعة من لقاح مودرنا يصل سعرها نحو 30 دولارا للعبوة الواحدة؟ وإذا كانت الأموال والمستحقات قد تراكمت علينا، والتعثر المالي يلاحقنا من كل اتجاه، وبتنا غير قادرين على سداد أجرة المسكن الذي نقطن فيه، وكلفة العلاج وشراء الأدوية الضرورية، فهل نفكر في حيازة أي لقاح حتى ولو كان من عينة فايزر البالغ سعر 20 دولارا للجرعة الواحدة، ومطلوب تناول جرعتين منه لتفادي الإصابة بفيروس كورونا؟ وإذا كنا نواجه أصلا مشكلة في الحصول على سرير في مستشفى عام لعلاجنا من الأمراض العادية، فهل سنجد هذا السرير في زمن كورونا الذي تسبب في حدوث زحام بالمستشفيات الخاصة قبل العامة، وتسبب في الضغط الشديد على القطاع الصحي ودور الرعاية؟ هذا هو لسان حال ملايين الفقراء في دول المنطقة الذين حولهم صندوق النقد الدولي إلى فئات تجارب لسياساته التقشفية العنيفة التي تطبقها الحكومات على الدول الفقيرة وتلجأ إليه طلباً للنجدة عبر تلال من القروض، كما رمتهم سياسات الأنظمة العربية في محرقة الفقر والذل، وحولت الطبقة الوسطى إلى فقراء وربما منتمين إلى طبقة الفقر المدقع التي تواجه صعوبة شديدة في الحصول على وجبة طعام يومية لها ولأولادها، وباتت الحياة بالنسبة لكل هؤلاء سلسلة من المعاناة والأزمات المعيشية المتواصلة، وأحياناً جحيماً لا يطاق مع فقدان فرص العمل وتزايد البطالة والفقر وتراجع الدخول. وإذا كانت الحكومات باتت تتربح من الفقراء والمشردين وجيش الموظفين في الجهاز الإداري في الدولة، وتتاجر في آلامهم وتحرم الملايين منهم من حقوقهم المشروعة في ثروات بلادهم، وتمنع عنهم دعم الخبز والوقود والخدمات الأساسية، وترفع الأسعار والرسوم والضرائب، وتغرقهم في بحار من القروض الخارجية والداخلية، وتوجه ما تبقى من موارد الدولة المحدودة لبناء القصور والمدن الجديدة التي لا تمثل أولوية للاقتصاد والمواطن، فهل هذه الحكومات نفسها هي من ستشتري لقاح كورونا لتوزعه على الفقراء بالمجان؟ أشك.

لقطات

البورصة المصرية بالمركز الثالث عالمياً للأسوأ أداءً

أدرج مؤشر مورنينغ ستار البورصة المصرية كصاحبة ثالث أسوأ أداء على مستوى العالم من ناحية إمكانية الاستثمار بها، بعد البرازيل وكولومبيا. كما تتنافس مصر، وفقا لنشرة «انتربرايز» الاقتصادية المصرية اليوم الأربعاء، مع كل من بلغاريا وكوستاريكا وموريشيوس وجامايكا على لقب أسوأ بورصة على مستوى العالم، إذ انخفض مؤشر البورصة الرئيسي بنسبة 23,1% منذ بداية العام حتى تاريخه. ووفقا للنشرة، فإن ذلك يعود لخروج الاجانب من السوق في بداية تفشي الوباء، وظلوا خارج السوق إلى نهاية العام تقريبا.

ضعف مبيعات «المركزي العراقي» من الدولار

سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار، أمس، أدنى مستوى منذ سنوات إثر خفض قيمة الدينار في تعاملات السوق المحلية. وبحسب النشرة اليومية للبنك المركزي العراقي، بلغ إجمالي مبيعات الدولار اليوم 14 مليون دولار، مقارنة بمعدل يومي 220 مليون دولار. وبدأت مبيعات المركزي العراقي بالارتفاع، بدءا من 2011 حيث كان المعدل اليومي للمبيعات يبلغ 140 مليون دولار. ويبيع البنك المركزي الدولار للمبالغ المحولة لحسابات المصارف في الخارج، بسعر 1460 ديناراً لكل دولار، والبيع النقدي بسعر 1460 ديناراً لكل دولار، تنفيذاً لقرار البنك بخفض سعر الصرف. ودخل قرار خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، في 20 من الشهر الجاري، حيز التنفيذ.

«البحرين المركزي» يوعز بتأجيل أقساط القروض

أصدر مصرف البحرين المركزي، تعميما موجها إلى جميع البنوك وشركات التمويل المرخصة، بشأن تأجيل أقساط قروض الأفراد والشركات لمدة 6 شهور، اعتبارا من يناير/ كانون الثاني 2021، بغرض تخفيف الاضرار الاقتصادية لجائحة كورونا. وذكر «المركزي» في التعميم، امس، انه سيتم احتساب فائدة ومن دون احتساب رسوم التاجيل، وذلك ضمن اتخاذ إجراءات استباقية من منطلق دعم الاقتصاد الوطني.

إيران تبادل مستحقاتها لدى العراق بلقاح كورونا

طهران ـ **العربي الجديد**

كشف وزير الطاقة الإيراني، رضا أردكانيان، بعد زيارته للعراق، أنه اتفق مع المسؤولين العراقيين على «استخدام الأرصدة الإيرانية لدى العراق لدفع تكاليف شراء لقاح كورونا من أوروبا»، وذلك على ما يبدو بسبب صعوبة تسلّم طهران هذه الأموال نقداً، على خلفية العقوبات الأميركية التي تستهدف أي تحويلات مالية من إيران وإليها.

والأرصدة الإيرانية في العراق، هي عوائد الصادرات الإيرانية المتراكمة من طاقة الكهرباء والغاز، تقدَّر وفق تقارير إيرانية بنحو 5 مليارات دولارات، تأخرت بغداد عن دفعها بسبب العقوبات الأميركية. وللضغط على الحكومة العراقية لدفع هذه الديون، قلّصت إيران أخيراً إمدادات الغاز الطبيعي لمحطات الكهرباء العراقية، قبيل قيام وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان، أمس الثلاثاء، بزيارة العاصمة بغداد، بغية الحصول على جزء من الديون. ويستورد العراق من إيران 50 مليون متر مكعب من الغاز يومياً لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية العاملة على الغاز، التي شُيِّدَت خلال السنوات الماضية، فيما يتهم برلمانيون وسياسيون عراقيون حكومات بلادهم المتعاقبة بتعمد تعطيل استثمار حقول الغاز لاستمرار الاستيراد من إيران. وبحسب التقليص الإيراني الجديد لكميات الغاز المصدرة إلى العراق، انحسرت الكميات إلى 5 ملايين متر مكعب يومياً، بما يعادل 10% فقط من الكميات المتفق عليها. ووفق المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد موسى، فإن «الديون المستحقة لإيران تبلغ 2,6 مليار دولار أميركي».

ووصف وزير الطاقة الإيراني، أمس الأربعاء، نتائج زيارته للعراق بأنها «ناجحة»، مشيراً إلى لقاءاته ومباحثاته مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ووزراء الطاقة والتجارة ومحافظ البنك المركزي ومصرف التجارة في العراق.

واعتبر أن «أحد أهم القرارات، كان عقد اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران والعراق بمشاركة فاعلة من القطاعين الحكومي والخاص خلال الأسابيع المقبلة».

وأضاف أردكانيان أنه «أُبرمت اتفاقيات جيدة حول مشاريع إعادة إعمار صناعة الكهرباء العراقية»، مشيراً في السياق إلى «مشروعين مهمين في مجال تقليل هدر الكهرباء في شبكة توزيع الكهرباء وإعادة إعمار المعدات الكهربائية المتضررة».

مال وسياسة

غضب الشارع الأردني يتصاعد ضد غاز الاحتلال

اعلنت قوى شعبية وبرلمانيون عن تكثيف جهودهم، خلال الفترة المقبلة، من أجل الضغط على الحكومة لإسقاط اتفاقية الغاز مع الاحتلال الإسرائيلي

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

جددت الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز الموقعة بين الأردن وإسرائيل مطالبتها للحكومة بإلغاء الاتفاقية، ووقف شراء الغاز المسروق من قبل الاحتلال، كونها عملاً تطبيعياً يقوي من الإمكانات الاقتصادية والمالية للمحتل.

وأبرم الأردن اتفاقية مع إسرائيل في سبتمبر/أيلول 2016 تنص على شراء نحو 45 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المنهوب من قبل دولة الاحتلال على مدار 15 عاماً، وبقيمة تبلغ 10 مليارات دولار بدءاً من العام الجاري.

وقال عضو اللجنة الوطنية لإسقاط الاتفاقية النائب في البرلمان الأردني، موسى هنطش، في تصريح لـ«العربي الجديد» إنه سيتم تكثيف الجهود المبذولة من قبل القوى الشعبية والضغط على الحكومة لإلغاء الاتفاقية المبرمة مع الاحتلال ووقف شراء الغاز الطبيعي منه.

وأضاف أن اللجنة تدارست الأحد الماضي، كافة الخيارات المتاحة لمواصلة الضغط على الحكومة بهذا الشأن، ومن ذلك التوافق على إمهال الحكومة مدة 30 يوماً لإلغاء الاتفاقية، وإلا سيتم رفع دعاوى قضائية لدى المحاكم الأردنية ضد الحكومة للآثار الكبيرة التي ستلحق بالاقتصاد الأردني بسبب هذا الاتفاق.

وقال: «لم يعد هناك أي مبرر أمام الحكومة للتمسك بالاتفاقية، حيث إن الأردن لم يواجه سابقاً أي مشكلة في توليد الطاقة الكهربائية، واليوم يوجد لدينا فائض كبير منها بسبب مشروعات الطاقة المتجددة، وكذلك وجود مشروع توليد الكهرباء من الصخر الزيتي».

وترد مصادر حكومية على ذلك بتأكيدها أن الغاز المستورد من دولة الاحتلال يوجه لتوليد الطاقة ومحطات إنتاج الكهرباء.

وبين هنطش الذي كان رئيساً للجنة الطاقة في مجلس النواب السابق أن على مجلس النواب الجديد، الذي يضم 100 نائب ينتخبون لأول مرة من أصل 130 نائباً، بلورة موقف واحد رافض للاتفاقية على غرار المواقف المضادة للاتفاقية من قبل مجلس النواب سابقاً.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، إن الأسعار التي تم تداولها والمتفق عليها للغاز المنهوب من قبل الاحتلال هي أعلى بكثير من أسعار الغاز العالمية، إضافة إلى غموض الاتفاقية لعدم نشرها بالكامل أو حتى تزويد النواب بها، وكل ما يتم الحديث عنه هو مقتطفات يتم تسريبها من حين لآخر.

وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أن وضع الطاقة في الأردن مريح إلى حد ما وبإمكان الحكومة الوصول إلى التزود بالطاقة محلياً من خلال الإسراع في تنفيذ مشاريع الطاقة الكبرى، إضافة إلى مد أنبوب النفط من العراق والمخطط أن يرافقه خط للغاز مستقبلاً ومشاريع طاقة شمسية في جنوب البلاد.

وتقدر حاجة المملكة من الغاز الطبيعي بحوالي 330 مليون قدم مكعبة يومياً تستغل في توليد الطاقة الكهربائية.

وأعلنت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية المملوكة بالكامل للحكومة (نيبكو) نهاية العام الماضي، عن بدء الضخ التجريبي للغاز الطبيعي المستورد بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

وقال منسق حملة «غاز العدو احتلال»، هشام البستاني، في تصريحات صحافية أخيراً، إن الحملة ستقوم مطلع شهر فبراير/ شباط المقبل بتقديم بلاغات لدى النائب العام تطلب فيها ملاحقة رئيس الوزراء بشر الخصاونة، وأعضاء حكومته على خلفية توقيع اتفاقية الغاز مع دولة الاحتلال. وقال إن رئيس الوزراء يتحدث عن إحداث تنمية اقتصادية في الأردن، بينما الواقع أن مليارات الدولارات ستذهب من خزينة الدولة إلى تنمية المستوطنات الإسرائيلية بدلاً من أن تستثمر في الأردن.

وأضاف أن ما أعلنته الحكومة عن اللجوء إلى التحكيم الدولي في مواجهة مشروع العطارات للصخر الزيتي لوجود غبن بالاتفاقية مع ائتلاف شركات دولية يعني أن الحكومة قادرة على الخروج من اتفاقيات ملزمة وتستطيع تبرير تحركها بالحديث عن الغبن الفاحش.

وتساءل: «ألا يوجد غبن فاحش إلا في اتفاقيات العطارات التي تستثمر في الاقتصاد الأردني وتشغل الشباب الأردني؟ ألا يوجد غبن فاحش في اتفاقية الغاز وما تتضمنه من تحويل 10 مليارات دولار إلى الاحتلال الصهيوني؟».

وأشار إلى أن بنود الاتفاقية أتاحت في ظروف الأوبئة والظروف الطارئة الانسحاب من هذه الاتفاقية.

330

تقدر حاجة الأردن من الغاز الطبيعي بحوالي 330 مليون قدم مكعبة يومياً تستغل في توليد الطاقة الكهربائية، حسب تقارير رسمية، وتعتمد البلاد على توفير معظم احتياجاتها من الطاقة عبر الاستيراد.

احتجاجات سابقة ضد التطبيع في الأردن (خليل مزراوي/فرانس برس)

سياحة

تهاوي إنفاق المغاربة على السفر

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

ينتظر أن يتراجع إنفاق المغاربة على السفر إلى الخارج في نهاية العام الحالي بأكثر من النصف، في سياق إغلاق الحدود الجوية وانخفاض إيرادات الأسر بسبب الجائحة.

وتشير بيانات مكتب الصرف (حكومي) إلى أن إنفاق المغاربة على السفر تراجع من 1,97 مليار دولار في العشرة أشهر الأولى من العام الماضي إلى 981 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الجاري. ويأتي تراجع الإنفاق على السفر بالعملة الصعبة إلى الخارج متزامناً مع تداعيات تراجع إيرادات السياحة التي انخفضت 60,3 في المائة في العشرة أشهر الأولى من العام الجاري، كي تستقر في حدود 3 مليارات دولار. وكان إجمالي إنفاق المغاربة على السفر من أجل السياحة والعلاج والعمرة والحج والدراسة، قد وصل في العام الماضي إلى حوالي 2,15 مليار دولار، مقابل 1,95 مليار دولار في العام الذي قبله.

ولا تتناول بيانات السفر إلى الخارج التي يصدرها مكتب الصرف تلك المتعلقة بسفر المغاربة من أجل السياحة فقط، بل تشمل، كذلك، تلك التي تهم السفر من أجل الدراسة والعلاج والعمرة والحج. وتوقع مراقبون قبل الجائحة أن يرتفع الإنفاق، خاصة مع زيادة المخصصات بالعملة الصعبة التي يسمح للمسافرين من المغرب بالحصول عليها، من 4000 دولار إلى 4500 دولار، مع إمكانية زيادة هذا المبلغ إلى 10 آلاف دولار، في إطار توفر شروط محددة. وتراجع الإنفاق على السفر أكثر في فترة الصيف، الذي يميل فيها مغاربة للحلول ببلدان سياحية خارجية أكثر، حيث انتقل بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول من العام الجاري من 679 إلى 878 مليون دولار، بينما قفزت في تلك الفترة من العام الماضي من 1,32 إلى 1,78 مليار دولار. وكانت تركيا تحظى بجاذبية كبيرة لدى المغاربة، خاصة من الموظفين الشباب والأسر من الطبقة المتوسطة، التي يغريها زيارة ذلك البلد، حيث أضحت منافسا قويا لإسبانيا التي تجذب، كما فرنسا، سياحا مغاربة. ويتجلى أن إقبال السياح المغاربة على تركيا شهدا تراجعا كبير في حدود 58,34 في المائة إلى غاية نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث استقر، حسب بيانات وزارة السياحة والثقافة التركية، في حدود 63 ألف سائح، بعدما تجاوز في الفترة نفسها من العام الماضي 217 ألف سائح.

وشرع العاملون بقطاع السياحة الإسبان قبل أكثر من عام، في إبداء اهتمام أكثر بالسياح المغاربة، حيث دفعهم الإقبال الذي أبدوه على بلدهم، إلى عقد لقاءات مع منظمي الرحلات السياحية المحليين، من أجل تقديم المنتجات التي يقترحونها على السياح، خاصة بمنطقة كوسطا ديل صول.

غير أن الجائحة الصحية أثرت على سفر المغاربة إلى الخارج، حيث دفعت الأزمة الصحية السلطات المغربية إلى تعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود البحرية. كما أن الركود الاقتصادي أثر على إيرادات الأسر التي أعادت النظر في ترتيب أولوياتها. وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، مصطفى ملغو، لـ«العربي الجديد» أن الإنفاق على السفر إلى الخارج، الذي يتم بالعملة الصعبة، خاصة من أجل السياحة، والذي شهد ارتفاعا في الأعوام الأخيرة، يضغط على رصيد المغرب في النقد الأجنبي. ويشير الخبير الاقتصادي إلى أنه يمكن للمغرب خفض الإنفاق على السفر إلى الخارج، عبر تبني سياسة سياحية، تغري المغاربة بالإقبال على المنتج السياحي المحلي، الذي يفترض توفيره بأسعار تنافسية، عوض اللجوء إلى بلدان سياحية أخرى تتوفر على نفس المقومات السياحية التي يتيحها المغرب. ويفترض في المغرب، حسب مراقبين، السعي بعد الجائحة إلى تطوير منتجاتها السياحية، ما يغني عددا كبيرا من المغاربة عن السفر إلى الخارج، خاصة إلى بلدان تتوفر على نفس المقومات السياحية المتاحة للمغرب.

كورونا الحق أضرارا بالغة بالسياحة (فاضل سينا/فرانس برس)

أخبار العرب

مصر تقترض 1,1 مليار يورو

وقعت وزارة التعاون الدولي في مصر على اتفاق تمويل طارئ مع بنك الاستثمار الأوروبي للحصول على 1,1 مليار يورو لتمويل عدد من مشروعات النقل. ويعد القرض جزءاً من تمويل أكبر بقيمة 1,9 مليار يورو أقره البنك في يوليو/ تموز الماضي، يشمل 800 مليون يورو تمويلاً للبنك الأهلي المصري تخصص لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المقرر أن توجَّه 138 مليون يورو من التمويل لصالح مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل، وستوجَّه 750 مليون يورو لصالح مشروع تحويل قطار أبو قير إلى مترو، و240 مليون يورو لصالح مشروع إعادة تأهيل الخط الثاني للمترو. ووافق مجلس النواب المصري، في وقت سابق من الشهر الجاري، بصفة نهائية على قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، بشأن اتفاق قرض تمويل إنشاء خطي قطار «مونوريل» العاصمة الإدارية الجديدة.

الأردن يكتشف بئر غاز

أعلن المدير العام لشركة البترول الأردنية المهندس محمد الخصاونة، أمس، أن نتائج تقييم البئر «53» في حقل الريشة الغازي أظهرت قدرة إنتاجية مقدارها 8 ملايين قدم مكعبة يومياً، ما يرفع القدرة الإنتاجية للحقل إلى نحو 27 مليون قدم مكعبة من إجمالي الاستهلاك اليومي للمملكة البالغ حوالي 350 مليوناً. وقال في تصريح صحافي، إن هذه النتائج تسهم في رفع القدرة الإنتاجية للآبار العاملة في الحقل من 19 مليوناً إلى 27 مليون قدم مكعبة يومياً، وترفد الاقتصاد الوطني بقيمة مضافة وتعزز مصادر المملكة من الطاقة. وأكد الخصاونة أهمية النتائج التي أظهرتها البئر 53 في تمكين شركة البترول الوطنية من تنفيذ خطتها الاستراتيجية والمبنية على مراحل لزيادة مساهمة المصادر المحلية من الطاقة من إجمالي الطاقة المستهلكة، مشيداً بالدعم الذي تتلقاه الشركة من الحكومة للمضي قدماً بتحقيق نتائج تعزز إنتاج الحقل.

تقارير عربية

مال وناس

الريال اليمني ينتعش... والغلاء يتواصل

عدن ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي أنعش تشكيل الحكومة الجديدة العملة اليمنية التي تشهد تحسنا ملحوظا وارتفاع سعر صرفها أمام الدولار إلى نحو 670 ريالا حاليا بعد أن تجاوزت 900 ريال مطلع ديسمبر/كانون الأول، إلا أن أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية مستمرة في الارتفاع في مؤشر واضح على عدم انعكاس تحسن العملة على الأسواق المحلية التي اعتادت الاستجابة سريعا لموجات الانهيار الذي شهدته العملة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. رصدت «العربي الجديد»، في هذا الصدد الحركة التجارية في عدن ومحافظات يمنية أخرى خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، حيث أكد مواطنون بقاء أسعار السلع مرتفعة رغم تحسن العملة التي كانت حجة التجار في الغلاء الذي تشهده الأسواق، إذ يصل سعر كيس الدقيق (50 كيلوغراما) إلى نحو 24 ألف ريال من 18 ألف ريال سعره نهاية الشهر الماضي، وزاد كيس الأرز نفس الحجم إلى ما يناهز 55 ألف ريال من 40 ألف ريال.

فيما أسعار الأسماك لا تزال ملتهبة رغم التدخلات الواسعة التي قامت بها السلطات المحلية في عدن ومحافظات أخرى في جنوب اليمن لضبط أسعارها ومعالجة شح المعروض من مختلف أصنافها المتداولة في الأسواق. ويعبر المواطن أحمد النخعي من سكان مدينة عدن، عن عدم مبالاته بالإجراءات الحكومية وما نتج عن اتفاق الرياض من توافق على تشكيل حكومة جديدة بين فرقاء ضاعف صراعهم خلال الفترة الماضية من معاناة الناس بشكل كبير في جميع المحافظات اليمنية. ويقول النخعي لـ«العربي الجديد»: «نسمع جعجعة ولم نرَ أي طحين»، في إشارة إلى بقاء معاناة الناس في أوجها وعدم وجود أي مؤشر يدفع للتفاؤل بتحسن الأوضاع المعيشية، خصوصاً في بعض الأمور التي يمكن أن تُلمس سريعاً مثل أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية.

الحكومة تترقب وديعة سعودية جديدة بـ3 مليارات دولار

وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الجديدة، محمد الأشول، كانت توجيهاته الأولى عقب أداء الحكومة لليمين الدستورية أمام الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، بإصدار تعميم إلى الجهات المعنية في عدن مثل مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن المعلنة عاصمة مؤقتة للحكومة اليمنية بسرعة النزول الميداني لضبط أسعار السلع وفقاً لأسعار صرف العملة وبما يعزز الاستقرار التمويني والرفع أولاً بأول بما تم من إجراءات. وتتطلب المرحلة الراهنة كما جاء في التعميم الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، تكاتف الجميع بما يخدم الصالح العام وتطبيع الأوضاع بما ينعكس ايجابياً على استقرار أسعار السلع والخدمات. من جانبه، يوضح المتعهد التجاري، فضل ثابت، سبب عدم انعكاس تحسن سعر صرف الريال على الأسواق التجارية، إلى ما رافق انهيار العملة خلال الفترة الماضية من تبعات ألقت بظلالها على القطاع التجاري الذي تأثر كثيراً بهذا التدهور والصراع الذي دار بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي وكذا الانقسام المالي الراهن في اليمن، وبالتالي لم يسارع التجار لخفض الأسعار.

وأكد أن الأسواق لا تزال تتداول سلعا وبضائع فواتير توريدها وإنتاجها مرتبطة بسعر صرف مرتفع للعملة التي ظلت سوق الصرف تتداولها عند حدود 750 و900 طوال الأشهر الثلاثة الماضية. وأشار المتعهد التجاري في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى صعوبة الحصول على الدولار للاستيراد إضافة إلى الإجراءات المعقدة في فتح الاعتمادات المستندية لتوريد السلع وعمليات النقل عبر المنافذ والمدن، وهي عوامل ساهمت في ارتفاع تكاليف وخسائر القطاع التجاري بشكل كبير.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الحكومة عقب عودتها إلى عدن لإعادة تنشيط دور الموارد النقدية من العملة الخارجية، يؤكد متعاملون مصرفيون عن تعرض القطاع المصرفي والتجاري لخسائر جسيمة بسبب الاضطراب الحاصل في سوق الصرف.

ويرى الباحث الاقتصادي مراد منصور، أن المرحلة الراهنة تقتضي إيجاد معالجات طارئة بلمسها اليمنيون في جميع المحافظات وتوفير الخدمات العامة وتطبيع الأوضاع في المناطق التي تأثرت كثيراً بالصراع الدائر في عدن وسقطرى والمهرة وأبين وغيرها. وبخصوص عدم استجابة الأسواق التجارية لانتعاش العملة واستمرار ارتفاع أسعار السلع، يشدد منصور لـ«العربي الجديد» على أن الوضع القائم حالياً يشوبه غموض واضطراب شديد خصوصاً في سوق الصرف التي تشهد عمليات بيع واسعة بالمكشوف في استغلال واضح لهذا الوضع الغامض، إضافة إلى أن السلع المتداولة حالياً مرتبطة بسعر الصرف المنخفض للريال لذا ستبقى لفترة على هذا المستوى في الأسعار المتداولة. في السياق، كشفت مصادر حكومية مطلعة لـ«العربي الجديد»، عن تلقي الحكومة الجديدة عقب تشكيلها، وعوداً سعودية بتخصيص وديعة مالية، رجحت هذه المصادر أن تصل إلى نحو 3 مليارات دولار ستكون تحت تصرف الحكومة المشكلة حديثاً. وفق مصادر أخرى مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الوديعة مرهونة بشروط إضافية لتلافي ما رافق الوديعة المالية السعودية السابقة من أخطاء وشبهات فساد واسعة سرعت بعملية استهلاكها ونفادها بدون تحقيق أي مردود اقتصادي، إذ تتحدث هذه المصادر عن توجه لوضع هذه الوديعة الجديدة في حال تخصيصها في حسابات حكومية بدول أوروبية مثل سويسرا وفرنسا وبريطانيا وتشكيل لجنة رقابية تشرف على عملياتها المصرفية.

وعود السعودية شجعت البنك المركزي اليمني في عدن على اتخاذ عديد الإجراءات لطمأنة سوق الصرف وإصدار إعلان لعملاء البنوك التجارية والإسلامية أنه بصدد إرسال دفعات جديدة من الوديعة السعودية، مع الإشارة إلى أن كل الطلبات التي سلمت للبنك المركزي خلال الفترة السابقة والخاصة بتغطية اعتمادات السلع الأساسية من الوديعة والتي لم تصل بها موافقة من البنك المركزي إلى العملاء تعتبر لاغية.

وبدأ البنك في هذا الصدد باستلام طلبات العملاء الجديدة لتغطية الاعتمادات المستندية للسلع الأساسية من الوديعة السعودية، والتأكيد على إبلاغ عملاء البنوك التجارية والإسلامية بذلك.

أسعار السلع ما زالت مرتفعة رغم الإجراءات الحكومية (محمد حمود/Getty)

أسواق

يواجه المستثمرون في مركز لندن المالي، ثلاث عقبات رئيسية تخص المشتقات المالية والمتاجرة في الأسهم الأوروبية عبر منصات التداول الفرعية في لندن وجواز المرور التجاري للمصارف الاستثمارية

أزمة حي المال البريطاني

3 عقبات تواجه المستثمرين تخص المتاجرة في المشتقات والأسهم

لندن ـ **العربي الجديد**

ابتداء من يوم غد الجمعة الأول من يناير/ كانون الثاني يتم تفعيل اتفاقية بريكست، التي تؤسس لانفصال بريطانيا عن دول الاتحاد الأوروبي، وتقنن الترتيبات التجارية والإجراءات التي تحكم العلاقات بين لندن ودول الاتحاد الـ 27 في المستقبل. وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قد طلب من أعضاء البرلمان أمس الأربعاء، تمرير الاتفاق التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن اتفاقية بريكست أسست لاتفاق تجاري وترتيبات تسمح بمرور السلع بين دول الكتلة الأوروبية والسوق البريطاني دون حصص وجمارك، إلا أن الاتفاقية لم تشمل قطاع الخدمات المالية الذي يكتسي أهمية كبرى للاقتصاد البريطاني ومركز لندن المالي، وبالتالي يثار التساؤل حول تنازلات الانفصال على بورصة لندن ومصارف ومؤسسات حي المال البريطاني عندما تبدأ أسواق المال التداول في العام الجديد. يرى خبراء ماليون وقانونيون أن عدم تضمين الخدمات المالية في اتفاقية بريكست سيؤثر على ثلاث أنشطة مالية في بريطانيا، هي: المصارف الاستثمارية البريطانية والعالمية التي تتاجر من حي المال البريطاني مع أوروبا، وبورصة لندن، وتجارة المشتقات المالية.

على صعيد بورصة لندن، يتوقع خبراء أن تخسر لندن جزءاً لا يستهان به من عمليات التداول الأوروبية التي كانت تتم عبر منصات تداول فرعية بحي المال، إذ إن بورصة لندن هي الأكبر في أوروبا من حيث قيمة الأصول المتداولة، وكذلك من حيث عدد الشركات المسجلة في مؤشرات فوتسي.

وبحسب بيانات حي المال، فإن 45% من تجارة الأسهم الأوروبية تتم في بورصة لندن، عبر 9 منصات بديلة للتداول. وهذه المنصات تنافس البورصات الرئيسية في الدول الأوروبية، مثل بورصة باريس وفرانكفورت وأمستردام. وهذه المنصات يفضلها المستثمرون لأنها تجمع التداول لجميع الأسهم العالمية في مكان واحد، كما أنها أرخص للمستثمرين من حيث رسوم التداول مقارنة بالبورصات الأوروبية.

وبحسب بيان سلطة الرقابة المالية في لندن، فإن بورصة لندن ستخسر هذه المنصات ببداية العام الجديد. وكان وزير الخزانة البريطاني سوناك ريشي قد عرض على المفوضية الأوروبية في نوفمبر/ تشرين الثاني اتفاقاً لتكافؤ الإجراءات بين بورصة لندن وبورصات دول الاتحاد الأوروبي، لكن دول الاتحاد رفضت بوضوح العرض البريطاني. لكن اتفاقية بريكست للترتيبات التجارية بعد الانفصال تضمنت فقرة تنص على فتح حوار مستقبلي بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات المالية. وتأمل الحكومة البريطانية أن يتم التوصل لاتفاقية منفصلة لتسوية الخدمات المالية.

بروكسل تقر بريكست

وقعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، الارعاء، الاتفاق التجاري المبرم بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لمرحلة ما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد (بريكست). وينظم الاتفاق الذي تم توقيعه رسمياً العلاقات بين التكتل الأوروبي والمملكة المتحدة بعد الانفصال. ومن المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في الساعة الأولى من الأول من يناير/ كانون الثاني.

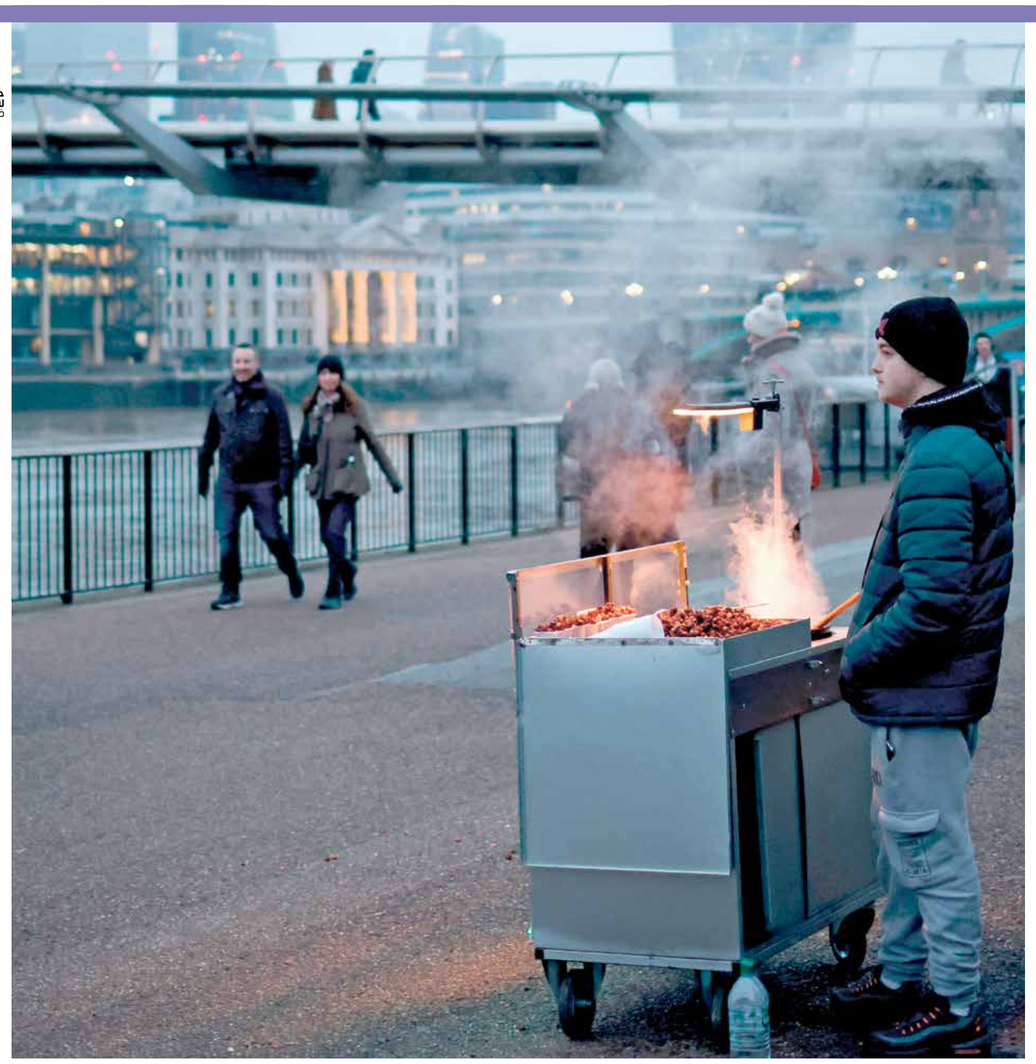

حي المال في لندن (رونالد ويتكمب/ فرانس برس)

بريطانيا عرضت اتفاقية تكافؤ لحل مشاكل المستثمرين في أسواق المال

إلا أن خبراء قانونيين يشكون في إمكانية حدوث ذلك في المستقبل القريب بسبب التباين الكبير بين الأهداف الأوروبية والبريطانية من إجراءات التكافؤ.

وبحسب بيانات شركة «سي بي أو إي يوروب» فإن منصات التداول البديلة في لندن تاجرت في أسهم أوروبية بلغت قيمتها اليومية في المتوسط 8,6 مليار يورو، أو ما يعادل نحو 26% من إجمالي تجارة الأسهم اليومية في البورصات الأوروبية. على صعيد المصارف الاستثمارية في حي المال اللندني، فإن العديد من المصارف الاستثمارية وضعت خططاً للتعامل مع انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث أنشأ بعض منها منصات تداول في حي المال الفرنسي، مثل مصرف «غولدمان ساكس».

كما فتحت العديد من المصارف فروعاً في دول الاتحاد الأوروبي حتى لا تفقد زبائنها بعد الانفصال. ولكن سيعني ذلك تقليص دور حي المال البريطاني في التمويلات الأوروبية. إذ كان مركز لندن يلعب الدور الرئيسي في تمويل الحكومات الأوروبية والشركات عبر ما تقدمه المصارف الاستثمارية بحي المال من قروض وسندات، ولكن بريطانيا ستفقد جزءاً كبيراً من هذه الخدمات بعد الانفصال.

على صعيد سوق المشتقات المالية، التي تبلغ قيمتها في بورصة لندن نحو 20 تريليون دولار، فإن هناك ترتيبات جارية بين بنك إنكلترا «البنك المركزي البريطاني» وسوق المال الأميركي لترتيب كيفية المتاجرة في المشتقات المالية وبعض المنتجات الآجلة.

ومن المتوقع أن تنهي هذه الترتيبات بعض الاضطرابات المتوقعة، ولكنها بالتأكيد لن تكون كافية وفق مراقبين. ويأمل خبراء ماليون أن تتمكن الحكومة البريطانية من الوصول إلى تسوية تمنع اللثام عن الغموض في أوروبا وبريطانيا بشأن مستقبل التجارة في أسواق المال البريطانية والأوروبية.

ويعترف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن الترتيبات التجارية لم تكن كافية لتغطية الخدمات المالية وربما ستظهر العديد من الثغرات خلال الشهر المقبل في اتفاقية الترتيبات التجارية الأخيرة مع بدء التطبيق الفعلي للانفصال.

إقرار اتفاقية الاستثمار بين الصين وأوروبا

وافقت أوروبا والصين على إقرار اتفاقية الاستثمار التي استغرقت المفاوضات حولها 7 سنوات

بروكسل ـ **العربي الجديد**

توصل الاتحاد الأوروبي والصين أمس الأربعاء إلى اتفاق «مبدئي» واسع النطاق حول الاستثمارات، حسب ما أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، ورئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال، بعد مؤتمر جرى عبر الفيديو مع الرئيس الصيني شي جين بينغ. وأكدت دير لايين أن هذا «الاتفاق المبدئي» الذي يسبق التوقيع الرسمي في تاريخ لاحق سيفتح الطريق لـ«إعادة التوازن في الفرص التجارية وفرص الأعمال»، فيما أكدت وكالة «الصين الجديدة» الرسمية للأنباء أن الطرفين «أنجزا المفاوضات حول اتفاق استثمار طبق الجدول المتفق عليه»، وذلك وفقاً لما ذكرته وكالة فرانس برس.

وجاء التوصل إلى هذا الاتفاق الاستثماري مع الصين بعد سبع سنوات من المحادثات تراوحت فيها المفاوضات بين بروكسل وبكين بين تجاذب المصالح التجارية والعلاقات الاستراتيجية بين بروكسل وواشنطن. ويهدف الاتفاق إلى ضمان ظروف نشاطات الشركات لدى استثمارها في الاتحاد الأوروبي أو الصين. وانطلقت المحادثات بين الصين والكتلة الأوروبية في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2013 خلال زيارة قام بها هرمان فان رومبوي، رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك، إلى بكين، خلال اجتماع مع رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ. وعُقدت، منذ ذلك الحين، 35 جلسة تفاوض، منها 10 في عام 2020.

وحسب وكالة يورو نيوز، تقدر استثمارات الأوروبيين في الصين بنحو 150 مليار يورو، فيما تصل الاستثمارات الصينية في الاتحاد الأوروبي بنحو 113 مليار يورو. واستثمر الأوروبيون، على مدى السنوات العشر الماضية، ما معدله أكثر من سبعة مليارات يورو في الصين سنوياً، مقابل 5,6 مليارات يورو للصين في الاتحاد الأوروبي. ويعد الاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد الشريك التجاري الأكبر للصين، التي أصبحت أيضاً في الربع الثالث من العام الجاري الشريك الأكبر للاتحاد الأوروبي، متقدمة على الولايات المتحدة. ويريد الأوروبيون أن تُعامل شركاتهم في الصين مثل معاملة شركات العملاق الآسيوي في الاتحاد الأوروبي. ويتوقع أن يضمن الاتفاق احترام الملكية الفكرية للشركات الأوروبية، وأن يحظر عمليات النقل القسري للتكنولوجيا، ويفرض قواعد شفافية على المساعدات التي تتلقاها الشركات العاملة الصينية.

كما تطلب بروكسل من الصين أن تتبنى مجمل الاتفاقيات «الأساسية» الثماني لمنظمة العمل الدولية، في حين أنها لم تصادق حتى الآن سوى على أربع اتفاقيات فقط. ولم توافق بعد بشكل خاص على النصوص المتعلقة بحظر العمل القسري وضمان الحريات النقابية. وتبدي الصين استياءها من إجراءات الحماية التي يضعها الأوروبيون على قطاعاتهم «الاستراتيجية». وتم استبعاد أبرز منتج للهواتف الذكية، هواوي، من سوق معدات الجيل الخامس في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. لذلك تطلب بكين ضمان الوصول إلى الأسواق العامة في الاتحاد الأوروبي، وإلى قطاعات التقنية مثل الاتصالات والبنية التحتية للطاقة. وقال تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، يوم الثلاثاء، إن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل متحمسة لهذه الاتفاقية الاستثمارية مع الصين وتدفع لإكمالها قبل تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن في 20 يناير/ كانون الثاني.

وتواجه ميركل ضغوطاً متنامية من الشركات الألمانية التي تتزايد مصالحها التجارية والاستثمارية في السوق الصيني، إذ إن هناك نحو 5200 شركة ألمانية لها ارتباطات تجارية واستثمارية مع الصين. ولا يستبعد خبراء في الشؤون الألمانية أن تكون ميركل تسعى من خلال الإسراع بتوقيع هذه الاتفاقية إلى استغلالها كسلاح ضغط على الإدارة الأميركية الجديدة، لإزالة العراقيل التجارية التي وضعتها إدارة الرئيس دونالد ترامب أمام انسياب السلع الألمانية للسوق الأميركية بأسرع فرصة، إذ إن استراتيجية بايدن لاحتواء الصين تقوم على كسب أوروبا إلى جانبها. وتقوم الاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس المنتخب جو بايدن عقب انتخابه على «احتواء التمدد الصيني» عبر تشكيل تحالف من الاقتصادات الرأسمالية لمحاصرة التمدد الصيني.

استثمارات الأوروبيين في الصين تقدر بنحو 150 مليار يورو

قادة أوروبا والصين يقرون الاتفاق عبر الفيديو كونفرانس (Getty)

شركات صينية خارج «وول ستريت»

لندن ـ **العربي الجديد**

تواجه الشركات الصينية المدرجة في البورصات الأميركية المزيد من عقبات التداول خلال العام الجديد بسبب قرارات الحظر التي صدرت عن إدارة الرئيس دونالد ترامب وتطالب البورصات الأميركية بشطب بعضها، خاصة تلك التي لديها ارتباطات بالجيش الصيني. وحسب رويترز، قالت شركة فوتسي راسل لمؤشرات الأسواق العالمية، أمس الأربعاء، إنها قد تحذف المزيد من الشركات الصينية المدرجة في مؤشراتها العالمية بعدما أكدت إدارة ترامب يوم الإثنين أمراً تنفيذياً يحظر الاستثمارات الأميركية في الشركات التي يُعتقد أن الجيش الصيني يدعمها. ودفع الأمر التنفيذي، الذي وقعه ترامب في 12 نوفمبر /تشرين الثاني، مؤشرات «فوتسي راسل» و«إم إس سي أي» و«ستاندرد آند بورز» و«داو جونز» إلى حذف شركات صينية مدرجة في قائمة سوداء أميركية حفاظاً على التزام عملائها، لكن نطاق العقوبات كان يعتبر غير محدد.

ونشرت وزارة الخزانة الأميركية، يوم الإثنين، تعليمات توضح أن الأمر التنفيذي المعلن في نوفمبر/تشرين الثاني سيسري على المستثمرين في صناديق المؤشرات المتداولة وصناديق المؤشرات، وكذلك الشركات الصينية التي يتبين أن الجيش الصيني يملكها أو يسيطر عليها.

وحسب رويترز، أعلنت «فوتسي راسل»، أنها استبعدت تسع شركات صينية من مؤشراتها العالمية استجابة للأمر التنفيذي. وقالت في بيان إنها تراجع التوضيح الأميركي وستتخذ قراراً بشأن «عمليات حذف إضافية محتملة». وأكدت أنها ستنشر إعلاناً في الرابع من يناير /كانون الثاني بشأن أي حذف إضافي للشركات على أن يسري بدءاً من السابع من يناير /كانون الثاني. إلى ذلك، يتوقع مدير الاستثمار لدى شركة الخدمات المالية، وليام ما، «نواه القابضة» التي تتخذ من هونغ كونغ مقراً لها استمرار نمو الطلب على الاكتتابات العامة الصينية خلال العام المقبل، بعد ازدهاره خلال 2020. وأشار وليام ما في تعليقات نقلتها قناة «سي إن بي سي» الأميركية إلى طرح ما يقرب من 400 شركة صينية للاكتتاب العام خلال 2020، جمعت خلالها ما يصل إلى 75 مليار دولار.

وهيمن اكتتاب الشركات الصينية على التصنيف العالمي خلال العام الجاري، إذ احتلت الشركات الصينية نصف المراكز العشرة الأولى بين أكبر الطروحات حول العالم، ومن بينها شركة صناعة الرقائق الصينية «إس إم آي سي» التي تتداول في بورصة شنغهاي، وفقًا لبحث أجرته شركة «إرنست اند يونغ»، وكان من المقرر طرح شركة التكنولوجيا المالية التابعة لـ«علي بابا»، «انت غروب» للاكتتاب العام في بورصتي «شنغهاي» و«هونغ كونغ»، ليكون أكبر اكتتاب عام أولي في العالم، إلا أنه تم تعليق الاكتتاب العام بشكل مفاجئ في نوفمبر الماضي على خلفية مواجهة الشركة تدقيقًا تنظيمياً. لكن شركات التقنية الصينية تواجه ضغوطا من قبل السلطات الصينية التي بدأت منذ شهور حملة شرسة لتحجيم تمدد هذه الشركات في السوق في أعقاب انتقادات وجهها أصحاب هذه الشركات للحزب الشيوعي الحاكم. وكان الملياردير الصيني جاك ما مؤسس علي بابا أكبر ضحاياها.

الحظر يحاصر أسهم شركات وصناديق صينية في أميركا

سوق وول ستريت في نيويورك (Getty)

رؤية

التطورات العشرة الكبار

جواد العناني

التطورات الأساسية ذات البعد الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي كثيرة وخطيرة. وقد قمت باستفتاء عدد من الكتّاب وأصحاب الرأي ممن أعرفهم، لأستعلم منهم عن رأيهم في أهمها. وبعد التمحيص والدراسة، وإضافة ما لدي من هواجس وفكر، أتقدّم للقراء في صحيفة «العربي الجديد» بما أعتقد أنه أهم عشرة تطوّرات ضمن هذا الإطار المكاني والزماني: المكان هو الوطن العربي، والزمان هو عام 2020.

من أطرف ما حدث مساء الحادي والعشرين من شهر ديسمبر/ كانون الأول الحالي، كان اصطفاف أكبر كوكبين شمسيين، المشتري وزحل، لقرب بعضهما من بعض (عملياً ملايين الكيلومترات)، ما أعطى للناظر وجبةً طبيعيةً رائعةً تألق فيها نجمٌ ساطعٌ في السماء. ويسمي علماء الفلك هذه الظاهرة «الاقتران العظيم» Great Conjunction. وإذا كان زحل فألاً سيئاً عند المنجّمين، والمشتري رمزاً للسلام والهدوء، يجب بناءً عليه أن يسمى عام 2020 عام زحل، وعام 2021 عام المشتري.

دعونا نتأمل في أهم عشرة تطورات خلال عام زحل:

أولاً: انفجار جائحة كورونا، ودخول العالم، قبل الأوان وقبل أن يكون جاهزاً لها، في رؤية المستقبل. ومنحت الجائحة مراقبين كثيرين كوّة يطلون منها على عالم الغد، بتباعده الاجتماعي، وانعزاله النفسي، وفقدان العاطفة، والعيش في عالم يعتدى فيه على خصوصية الإنسان، ونمط حياته، وحرية فكره، ومصادر رزقه.

هذا فضلاً عن أن كوفيد 19 قد كبّد العالم في قيمة إنتاجه خسارة لا تقلّ في مجموعها عن خمسة تريليونات دولار حتى الآن، بينما خصص العالم حوالى 20 تريليون دولار عام 2020 على الأقل لكي يخرج منها خلال هذا العام والأعوام المقبلة. أما في الوطن العربي، فقد وصلت الخسائر إلى ما يقارب تريليون دولار.

ثانياً: صدقَ نبوءة بعض كبار الكتّاب في العالم، أن الديمقراطية تمرّ بأزمة خطيرة في كثير من دوله. ومن أبرز من تنبأوا بذلك من الكلاسيكيين كارل ماركس، ومن المحدثين فرانسيس فوكوياما، وريك شينكمان في كتابه الصادر عام 2019، «الحيوانات السياسية: كيف تعوق عقولنا المتحجرة الطريق إلى السياسة الذكية»، وغيرهم كثيرون.

ثالثاً: لم تقتصر الديكتاتورية على الأنظمة السياسية التي استفادت من أزمة كورونا، ولكن هذه انتقلت على شكل احتكارات دولية إلى القطاع الخاص العالمي، وعلى الأخص شركات الإنترنت الكبرى، مثل غوغل وفيسبوك والتي تتدخل في محتوى ما ينشر. وبهذا تحوّلت هذه الشركات إلى أدوات سياسية بديلة للمنظمات الدولية التي أُضعفت، فصارت شركة مثل أمازون لها نفوذ سياسي بإمرة شخص واحد.

رابعاً: ضعف دور الاتحاد الأوروبي كوحدة اقتصادية بخروج بريطانيا، وبتهديد بعض الدول بالخروج أو رفضها الانصياع للشروط المطلوبة من رئاسة الاتحاد الأوروبي في مجالات الهجرة، واللاجئين، والسياسة النقدية وحرية التجارة وغيرها.

وفي المقابل، رأينا نمواً نسبياً في تأثير الصين، ومن بعدها الهند، اللتين بدأتا في التدخل المباشر في شؤون المنطقة العربية، والسعي إلى زيادة نفوذهما فيها. والسؤال هو كيف سيتعامل العرب مع هذه التغيرات، وهل سيتبنون استراتيجيات جديدة لإحداث توازن في علاقاتهم مع شرق الأرض وغربها؟

خامساً: استمرار سعر النفط في التذبذب ضمن 40 - 50 دولاراً للبرميل الواحد، بعدما دخلت كل من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في اتفاق مع بعض المنتجين الآخرين، خصوصاً روسيا. وقد بقي هذا السعر في النصف الثاني من عام 2020 مستقراً، بسبب هذا الاتفاق. لكن مع ارتفاع نسبة التوتر بين إيران والولايات المتحدة، والتهديدات المكبوتة، وإرسال بوارج وغواصات إلى بحري العرب والأحمر، فقد شهد النفط ارتفاعاً إلى حدود الخمسين دولاراً، بزيادة دولارين أو نقصهما عن ذلك السعر المرجعي. وهو بالطبع أقل من السعر الذي يضمن توازن موازنات دول الخليج، التي أُقر معظمها لعام 2021 بعجز أكبر من السابق.

سادساً: دخول أربع دول عربية في حالة تطبيع كامل مع إسرائيل، من النواحي السياسية والاقتصادية، الإمارات البحرين والسودان والمغرب.

وفي المقابل، استأنفت السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع إسرائيل، وتلقت مقابل ذلك مليار دولار من مستحقاتها الضريبية التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها، وعدم تسامح السلطة مع من ينتقدون التطبيع الذي وضع مزيداً من الضغوط على الأردن، ومصر خصوصاً، وعلى قطاع غزة بشكل أعمق.

سابعاً: أما الحدث السياسي الذي أقلق بعض الأنظمة العربية، وأراح بعضها الآخر، سقوط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية، بعد فترة واحدة حافلة بالتطورات والأحداث العجيبة. وقد بنى ترامب علاقات وثيقة مع دول عربية عليها أن تبذل جهوداً دبلوماسية وسياسية، لاستعادة علاقاتها مع الإدارة الديمقراطية الجديدة التي سيتابع المراقبون تنفيذها وعودها بالعودة إلى اتفاقية باريس للمناخ، وعضويتها في منظمة الصحة العالمية، وإعادة العلاقات مع السلطة الفلسطينية، وتحسين العلاقات مع إيران، وكذلك التشدّد مع روسيا.

ثامناً: تراجع كل الاقتصادات العربية دون استثناء. وتوقعت مصادر مثل Arab Investment Portal أن يراوح معدل التراجع من 0,8%، في مصر إلى 8,0% - في الكويت إلى 25,0%- في لبنان ليصل إلى سالب 68,0%- في ليبيا، نقلاً عن آخر تقارير صندوق النقد الدولي. وهذه أرقام مفزعة، وتعني تراجعاً كبيراً جدّاً في معدّل دخل الفرد العربي خلال عام 2020 بنسبة لا تقل عن 7,0%.

تاسعاً: سيكون معدل العجز في موازنات الدول العربية نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وستعاني دول، مثل لبنان، من عجز 15,3% في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و 16,9% في السودان، و 11,8% في الكويت. وسيتحوّل العالم العربي إلى منطقة متخمة بالديون، وما قد يترتب عن ذلك من تهديد للأمن والاستقرار.

عاشراً: ازدياد التحرّكات الشعبية لسوء الأحوال الاقتصادية، كما حصل في العراق، واليمن، وفلسطين، والأردن (بشكل مخفف)، وبعض مناطق مصر، والمغرب، وتونس، وليبيا، والسودان. والوضع هذا مرشّح للتفاقم عام 2021 بسبب ارتفاع البطالة بين الشباب خصوصاً، واتساع مساحة الفقر.